المحاضرة: المقاربة الامريكية للحراك الاجتماعي

أولا: الحراك الاجتماعي عند سوروكين

بيتيريم سوروكين (1889-1968) هو الذي طرح مصطلح "الحراك الاجتماعي" من خلال عمله الذي صدر عام 1927. فهو بالنسبة له موضوع أكبر بكثير مما توصلت إليه الدراسات اللاحقة، لأنه لا يربط فقط بين الحركات، في المجتمع الذي يُنظر إليه على أنه مساحة هرمية، للأفراد أو أفراد الفئات، ولكن أيضًا تلك الخاصة بـ "الممتلكات الثقافية": فالتنقل هو جانب متعدد الأوجه من "الديناميكيات الاجتماعية والثقافية".

وفي مقالته "الحراك الاجتماعي" من موسوعة العلوم الاجتماعية عرف الحراك الاجتماعي بأنه: "حركة الأفراد أو الجماعات من وضع اجتماعي إلى آخر و تداول الأشياء والقيم والسمات الثقافية بين الأفراد والجماعات"، ويحدد:"ويمكن تسميتها أفقية عند الحركة الفردية أو جماعية، تحدث على نفس المستوى الاجتماعي، من وجهة نظر الدخل ومستوى المعيشة والهيبة والوضع المهني والامتيازات والواجبات في مسائل التعليم، أو عندما تحدث الحركة والهجرة والتغيير وانتشار العناصر الثقافية في نفس الطبقة الاجتماعية من السكان؛ على سبيل المثال انتشار الشيوعية بين البروليتاريا الروسية. أما الحراك العمودي، فهو حركة فرد أو مجموعة أو كائن أو قيمة ثقافية من طبقة اجتماعية إلى أخرى، يمكن أن يكون تصاعديًا أو تنازليًا. يمكن أن تحدث على نطاقات اجتماعية مختلفة: اقتصادية، عندما ينتقل فرد أو مجموعة أو قيمة من الطبقات الغنية إلى الطبقات الفقيرة، أو العكس، المهنية، عندما تنتقل الحركة من الطبقات المهنية الأدنى إلى الطبقات المهنية الأعلى، أو العكس؛ الاجتماعية والسياسية، على سبيل المثال، عندما يصل مواطن بسيط إلى قمة الدولة، أو يصبح العبد مواطنًا حرًا، أو عندما يترك الفلاح وضعه القانوني لصالح النبيل، أو العكس. والأشكال الأفقية والرأسية للحراك الاجتماعي هي في بعض الأحيان مختلطة بشكل وثيق. »[1]

ومن أمثلة الحراك العمودي الجماعي، حيث "تصعد مجموعة بأكملها في هرم المجتمع الطبقي" هم "الحزب الشيوعي في روسيا بعد الثورة، أو المسيحيين بعد تقنين كنيستهم في روسيا". الإمبراطورية الرومانية" أو، في الاتجاه الهبوطي، عندما "تركت الطبقة الأرستقراطية لآل رومانوف أو هابسبورغ أو هوهنزولرن فجأة قمة المجتمع". أما بالنسبة لحركات الأشياء والقيم الثقافية، فإن اتجاهها المعتاد (ولكن ليس حصريًا) خاصة في حالة

---

[1] Dominique Merlli É .Les Enquêtes De Mobilité Sociale .Presses Universitaires De France,1994, P 16.

الاضطرابات الاجتماعية) ينتقل "من الطبقات العليا إلى المدن السفلى إلى الريف، ومن الطبقات المتعلمة إلى أولئك الذين ليسوا كذلك". وهكذا، فإن العديد من الأعمال التاريخية تتناسب مع هذا المفهوم للحراك الاجتماعي والثقافي وحتى السياسي، ولكن أيضا دراسة الانتشار السمات الاجتماعية أو المجمعات الثقافية.

وعليه فالحراك حسب سوركين ظاهرة اجتماعية عالمية، ولكن ذات كثافة وأشكال مختلفة، والتي يهدف إليها هذا التعريف المتمثل في **تحركات الأفراد في الفضاء الاجتماعي**. ولذلك فإن التقارب بين تصور واقعي ورسمي للبنية الاجتماعية والمصلحة المحددة للفرد هو الذي يعطي الشرعية لموضوع الحراك الاجتماعي. فالحراك الاجتماعي الذي تم تعريفه على هذا النحو، من حيث المبدأ، هو كل تحركات الأفراد بين الفئات الاجتماعية التي تهم سوروكين. من الناحية العملية، بالنسبة للدراسة التجريبية للحراك الاجتماعي، يفضل سوروكين مع ذلك التسلسل الهرمي العمودي، ويخصص حوالي ثلاثين صفحة فقط للحراك الأفقي. وبذلك يبدأ نهجًا يتكون من تقليل الأبعاد المتعددة للفضاء الاجتماعي إلى واحد، ويفضل أن يكون عموديا. سيهيمن هذا النهج لاحقًا على تحليلات الحراك الاجتماعي، حيث تكون دراسة الحراك "الأفقي" نادرة جدًا بالفعل.

وبمجرد طرح هذه الاستعارة، فهو يحدد تقسيم المجتمع إلى طبقات نتيجة التوزيع غير المتكافئ للحقوق والامتيازات، والواجبات والمسؤوليات، والقيم الاجتماعية والحرمان، والسلطة الاجتماعية والنفوذ الاجتماعي، بين أفراد المجتمع. ومن أجل التحليل الدقيق لهذه الطبقات، فإنه يميز بين ثلاثة أنواع من الطبقات العمودية: الاقتصادية (الغنية أو الفقيرة)، والسياسية (التسلسل الهرمي للسلطة أو الهيمنة) والمهنية.

وعلى الرغم من ارتباطها ببعضها البعض، إلا أن الأنواع الثلاثة لا تتطابق وتتطلب دراسات منفصلة. ولذلك يدرك سوروكين أن البعد الرأسي الوحيد غير كافٍ لدراسة الحراك الاجتماعي. ومع ذلك، فإن الاهتمام الذي يوليه للطبقات الاقتصادية والسياسية ضروري، وهو يتفق مع الأهمية التي يوليها لدراسة النخبة، الموروثة مباشرة من باريتو.

هذا المفهوم للطبقات الاجتماعية ينفصل عن التقليد الاجتماعي الأمريكي، الذي يعطي أهمية قليلة لدراسة الطبقات: يعتقد وارد وكولي أن الطبقات تعتمد على الاختلافات في المستوى التعليمي.

ويربطها سومنر Sumner بقدرة الأفراد على أن يكونوا مقتصدين ومجتهدين في العمل. يعطي جيدينز أساسًا أخلاقيًا للطبقات، ويميز بين أربعة وفقًا لدرجة الوعي الأخلاقي: النخبة، والجماهير، والفقراء، والمجرمين. أما

بالنسبة للإيكولوجيا الحضرية التي تمارس في شيكاغو، فهي تفضل التحليل الملموس للفضاء الاجتماعي الجغرافي بدلا من التحليل المجرد للطبقات. ومن خلال تطوير نظريته الخاصة في التقسيم الطبقي، المستوردة من أوروبا، أكد سوروكين نفسه على أنه مبتكر بشكل حازم في السياق الأمريكي.[1]

- عملية الحراك عند سوركين:

ولتحليل العملية التي يتحرك حسب بها الأفراد في الفضاء الاجتماعي، فإنه يميز بين مسارات التنقل المختلفة: الجيش، والكنيسة، والمدرسة، والمنظمات السياسية، والمنظمات المهنية، والمنظمات الاقتصادية (التجارة، والتصنيع، واللصوصية)، والأسرة، وخاصة. للنساء، الزواج. مباشرة بعد هذا التصنيف الأول، قام بتغيير المنظور، وأظهر أن مسارات التنقل، المختلفة هذه هي في نفس الوقت "المرشحات" أو "الوكالات" التي تختبر الأفراد وتختارهم وتوزعهم. بالنسبة لسوروكين، اخترعت المجتمعات السابقة معايير لاكتشاف الأشخاص الأكثر لياقة. تم تحديد التوزيع الاجتماعي للأفراد تدريجيًا، من خلال نوع من التعلم، يعتمد أولاً على الأسرة. وهكذا شكل هذا أول وكالة مسؤولة عن اختبار "الصفات" العامة والخاصة للأفراد لوظائف معينة، وتصفية أو اختيار الأفراد بناءً على هذه الاختبارات، وتوزيعهم في الفضاء الاجتماعي. وهكذا يخترع نوعًا من الحكاية التي تهدف إلى إعادة بناء الماضي التاريخي في هذا المنظور الحراك الاجتماعي، وهي حكاية يقدم فيها المدرسة الحديثة والأعمال التجارية باعتبارها استمرارًا للعائلة كوكالات لاختبار واختيار وتوزيع الوكلاء الاجتماعيين.[2]

-أسباب الحراك الاجتماعي عند سوركين:

بعد وصف عملية الحراك يبدأ سوروكين في تحليل أسباب الحراك الاجتماعي. ثم يحدد أربعة عوامل رئيسية.

* **العوامل الديموغرافية:** وخاصة الخصوبة والوفيات التفاضلية. بالنسبة له، فإن العامل الديموغرافي الرئيسي هو الخصوبة التي تقل عن متوسط الفئات الأعلى. والواقع أن الطبقة العليا في أغلب المجتمعات تتمتع بخصوبة أقل من الطبقة الدنيا، وهو ما يميل إلى تقليص أهميتها البيولوجية ـ أو بعبارة أخرى أعدادها ـ بمرور الوقت. وهذا يؤدي بالضرورة إلى تيار الحراك التصاعدي لضمان إعادة التركيب الديموغرافي البسيط. يستشهد سوروكين هنا

---

[1] Gilles De La Gorce. Mobilité Sociale Et Trajectoires Individuelles : L'histoire D'une Spécialité De La Sociologie Et L'étude Du Cas D'une Génération De Parisiens. Sciences De L'homme Et Société. Ecoles Des Hautes Etudes En Sciences Sociales, 1993. Français. P 61

[2] Ibid,P 62

بالعديد من البيانات الديموغرافية، ولا سيما البيانات المتعلقة بخصوبة الرجال العظماء التي جمعها الداروينيون الاجتماعيون.

*** الاختلافات بين الوالدين والطفل من حيث الذكاء والشخصية.**

وقد تمت دراسة هذا العامل باستفاضة من قبل جالتون وبيرسون. إن ملاحظتهم للعلاقة الضعيفة نسبيًا بين شخصيات الوالدين وشخصيات الأطفال تعني بالنسبة لسوروكين أن "حقيقة الاختلاف بين الآباء والأطفال هي حقيقة دائمة وعالمية". كما يستشهد بإسهاب بمنظري العرق، مثل جاكوبي، الذين يعتمد عملهم على الأنساب. وينتج عن هذا الاختلاف نوع من التوتر الذي يدفع الأطفال إلى تغيير وضعهم الاجتماعي بالنسبة لوالديهم. فإذا كانت مكانتهم الموروثة مرتفعة للغاية نظراً للصفات الضرورية لمهنتهم، فإن فرص انحدارهم اجتماعياً سوف تتزايد، عن طريق آليات وقائية مثل وكالات الاختبار والاختيار الفردية، أو عن طريق القمع من خلال آليات العقوبات الاجتماعية. وإذا كان الأمر على العكس من ذلك، فسوف يشعرون بالحاجة إلى الارتقاء اجتماعيا، وإذا كانت الآليات الاجتماعية كذلك الحراك التصاعدي موجود – مدرسة الجدارة، والترقيات سوق احترافي وتنافسي – ستسمح لهم صفاتهم الشخصية بالوصول إلى منصب أعلى بكثير من ذلك الذي حُكم عليهم به منصب والديهم.

***التغير في البيئة الأنثروبولوجية الاجتماعية**: أو تأثير التقنيات والدين وتطور اقتصاد السوق. وهكذا، كان تقنين المسيحية على يد قسطنطين الكبير عاملاً في الترقية الاجتماعية للمسيحيين المضطهدين سابقًا، وكان الدور المتزايد للمال منذ القرن الرابع عشر يفضل التجار والممولين على حساب الطبقة الأرستقراطية، وقد ولدت معظم الثورات ترويجات مذهلة للمسيحيين. أعضاء الطبقات الثورية، على حساب الأفراد الذين ينتمون إلى النخبة القديمة.

– التوزيع الاجتماعي المعيب للأفراد، أو سوء التوافق بين صفاتهم المهنية أو الاقتصادية والمكانة الاجتماعية التي يشغلونها، مما يجعل ميلهم للتنقل قوياً جداً. ومهما كانت درجة الحراك في المجتمع، فإن وكالات الاختبار والاختيار تعمل بشكل غير مثالي، ولا تستبعد إلا بعض الأفراد غير المناسبين لمنصبها. وتزداد هذه الظاهرة في أوقات التغير الاجتماعي الكبير، منذ أن تغيرت معايير الاختيار والتوزيع. على سبيل المثال، قد يتبين أن الأفراد الذين تمت ترقيتهم أثناء الحرب بناءً على صفاتهم العسكرية غير مناسبين لمناصبهم بمجرد عودة السلام.

وهذا العامل حدده **باريتو**، فجعله أحد عوامل الثورات عندما لا يمكن الحصول على التكيف من خلال التداول الاجتماعي، ويوسع سوروكين هذا التحليل بلغة الحراك الاجتماعي. في الواقع، نتيجة التوزيع المعيب للأفراد هو أداء أقل فعالية المؤسسات، وتراجع الأداء، وزيادة التوتر الاجتماعي الذي تعجز آليات العقوبات الاجتماعية من خلال خفض التصنيف عن الاستجابة له. فقط هذه العملية الجراحية الوحشية، التي تمثل الثورة، هي التي تجعل الحراك الاجتماعي القوي الضروري ممكنا.[1]

في تحليله لعوامل الحراك، يركز سوروكين بشكل أساسي على العوامل الديموغرافية. يظل الأمر برمته محيرًا للغاية، لأنه يستخدم مفاهيم غامضة إلى حد ما حول العوامل والأسباب، دون إعطاء تعريفات واضحة.

إذا أشرنا إلى العمل الحالي، يمكننا القول أن سوروكين يمزج بالتالي بين العوامل الاجتماعية الكلية والعوامل الاجتماعية الجزئية، تتعلق العوامل الاجتماعية الكلية بتعديل الجماهير الكبيرة، أي الأوضاع الاجتماعية المتاحة، والتي تختلف باختلاف التغيرات في البيئة الاجتماعية والاقتصادية، وخصائص الأفراد المقدر لهم أن يشغلوا هذه المناصب: أصولهم الاجتماعية، التي تعتمد على البيئة الاجتماعية والاقتصادية السابقة والعوامل الديموغرافية.

تتوافق العوامل الاجتماعية الجزئية مع الأسباب الفردية للتنقل، والفكرة هي أن كل فرد يكون أكثر أو أقل قدرة على الحركة اعتمادًا على ذكائه وشخصيته ومهاراته الاجتماعية والمهنية، في بيئة اجتماعية واقتصادية معينة.

إن حقيقة أن سوروكين يخلط بين هذين النوعين من الأسباب يتوافق مع رغبته في دمج أنظمة التفكير المختلفة، البيولوجية والنفسية والثقافية والاقتصادية، في نفس المخطط النظري. ولكنها في الوقت نفسه لا تطرح الإشكالية الأساسية المتمثلة في العلاقة بين التحليل على مستوى النظام الاجتماعي والتحليل على مستوى الفرد. ولا شك في ذلك الضعف المنطقي الذي يكمن في تفسير ضعف تأثيرها النظري على الأعمال اللاحقة. اختار معظم علماء الاجتماع من مخطط سوروكين النظري تلك المفاهيم التي تتفق مع خياراتهم النظرية.[2]

هذا وعند دراسة الحراك الاجتماعي، يضع سوروكين بعض المبادئ العامة، التي تهدف إلى استبعاد النظريات التي تؤكد اتجاه الزيادة أو النقصان في الحراك بين الفئات الاجتماعية:

– نادراً ما توجد مجتمعات لا تتمتع بالحركة العمودية، وتكون طبقاتها مغلقة. ولذلك يبدو النظام الطبقي الهندي بمثابة حالة حدودية لمجتمع جامد.

---

[1] Gilles De La Gorce, Op. Cit, P 63.
[2] Ibid, P 64.

– لم تكن هناك على الإطلاق مجتمعات مرنة تمامًا، أي بدون أي حاجز بين الطبقات. فترات الفوضى هي حالات حدودية للمجتمعات المفتوحة.

– تختلف شدة الحراك الاجتماعي بشكل كبير في المكان والزمان.

– لا يوجد اتجاه دائم نحو زيادة أو نقصان في كثافة وعمومية الحراك، سواء كان اقتصاديا أو سياسيا أو مهنيا.

–الوصف الإحصائي للحراك الاجتماعي العمودي

في قياس الحراك الاجتماعي العمودي في المجتمعات الغربية، فإن الفصل المخصص للحراك المهني وحده هو الذي يقدم نتائج متسقة حقًا، سواء من وجهة نظر كمية الإحصائيات المستخدمة للتحليل، أو من وجهة نظر براعة تفسيرات سوروكين. أما الأنواع الأخرى من الحراك (الحراك الاقتصادي والحراك السياسي) فلم تتم دراستها إلا لفترة وجيزة، وذلك بسبب نقص المصادر الإحصائية.

المصادر المتعلقة بالتنقل المهني عديدة وغير متجانسة، وتأتي بشكل رئيسي من الولايات المتحدة وألمانيا وإنجلترا. المصادر الأكثر موثوقية هي المصادر الأمريكية حصريًا، والتي قام بتأليفها ب. سوروكين نفسه وإي سي يونغ. وعلى الرغم من نقاط الضعف العديدة في هذه المصادر، فإن سوروكين يستخلص عددًا من الملاحظات الأساسية.[1]

يتم تحليل وراثة المهن باستخدام مؤشر بدائي "للانتقال المهني": هذا المؤشر هو Nii/Ni.، حيث Nii هو عدد الأفراد من الطبقة i في نفس وضع والدهم، وNi.، هو عدد الأفراد الذي ينتمي والده إلى الطبقة الأولى. ولذلك يتجاهل سوروكين عمل الإحصائيين، وخاصة المؤشرات التي تم تطويرها قبل ربع قرن من الزمان بواسطة بنيني. وعلى أساس هذا المؤشر، يخلص من ناحية إلى وراثة أقوى للمهن الأكثر تأهيلا، وبالتالي فإن الأكثر قدرة على الحركة هي الأقل تأهيلا، وإلى وراثة أقوى للمهن في التنمية، حيث تكون المهن المتدهورة أكثر قدرة على الحركة. علاوة على ذلك، فهو لا يجد أي اتجاه زمني. ومع ذلك، فهو يعتقد أن البيانات الإضافية هي ضروري لدراسة التطور بشكل أفضل مع مرور الوقت.

هذا التحليل الأول أخرق، حيث أن استنتاجات سوروكين هي إلى حد كبير نتيجة للصيغة المستخدمة لحساب مؤشر النقل الاحترافي. هذه الصيغة تشجعنا على التفكير في المصائر الاجتماعية لأن القاسم يعتمد على توزيع

[11] Gilles De La Gorce, Op. Cit, P 67 .

الأفراد حسب أصولهم الاجتماعية. تعليقات على المهن في وينتج التطور أو التدهور ميكانيكيًا عن هذا. وينطبق الشيء نفسه على المهن الأكثر أو الأقل تأهيلاً، حيث أن الأكثر تأهيلاً هي المهن النامية بشكل عام. بعد ذلك، يعلق سوروكين على سلسلة من جداول التنقل، والتي يستخلص منها خمسة دروس:

-تتوزع الأقدار في معظم الفئات المهنية؛ وبالتالي لا توجد مصائر «ممنوعة»، مهما كان الأصل الاجتماعي.

- الأمر نفسه بالنسبة للتجنيد؛ جميع المهن يشغلها أفراد من جميع الأصول المحتملة.

- تسلط الجداول الضوء على وجود صلة قوية بين الفئات المهنية المختلفة. تقوم كل مجموعة بشكل رئيسي بتجنيد عدة مجموعات، باستثناء المزارعين، والتقسيمات بين الفئات غير واضحة.

- إن معدل انتقال المهن "الوراثي" مرتفع نسبيا، أي أعلى مما يمكن أن يعطيه سحب القرعة.

- التنقل بين المهن يكون أقوى كلما اقتربوا من حيث "الألفة"، وهو المصطلح الذي يطلق عليه سوروكين القرب الاجتماعي.[1]

في هذه الملاحظة الأخيرة، يتقدم سوروكين إلى التضاريس الصعبة للقرب بين المهن. في الواقع، اعتمادًا على النظرية التي نشير إليها، سيتم الحكم على هذه المهن أو تلك بأنها متقاربة إلى حد ما، ولن يكون تفسير جداول التنقل هو نفسه. بالنسبة لسوروكين، هناك تقسيمات كبيرة للفضاء الاجتماعي، والتي تعمل على ترتيب مجموعات المهن بشكل هرمي عموديًا إلى طبقات. المهن الموجودة في نفس الفصل لديها المزيد التبادلات بينهما أكبر من المهن التي تنتمي إلى فئتين مختلفتين. وبالتالي فإن تفسير سوروكين لتفاصيل جدول التنقل يستخدم بشكل مكثف الاستعارة المكانية التي طورها في بداية العمل.

عندما يشرع سوروكين في هذا المسار، الذي يقوم على تفضيل الحراك المهني على حساب الحراك الاقتصادي والسياسي، يبدو أن ذلك لأسباب فنية. ونحن نعلم الآن أنه كان هناك أيضاً افتقار إلى التفكير النظري في طبيعة المؤشرات المستخدمة، فضلاً عن الارتباط بين مؤشرات الهيبة والمؤهلات والثروة والسلطة. أيضا، إذا ركزت البحوث الاجتماعية في وقت لاحق على إن دراسة التنقل بين الفئات المهنية وحدها لا تقتصر على الأسباب التقنية. لذلك هناك فجوة بين اهتمامات سوروكين النظرية، النابعة من نظريته الرسمية للبنية الاجتماعية، وعمله التجريبي، الذي يتنبأ بما سيكون عليه التحليل الكلاسيكي للتنقل، والذي يشير إلى إطار نظري آخر.[2]

[1]Gilles De La Gorce, Op. Cit, P 71.
[2]Ibid, P 75.

ثانيا: مدرسة شيكاغو

إذا كانت التفاعلات بين المدينة ومورفولوجيتها وعلاقاتها الاجتماعية تقع في قلب عمل مدرسة شيكاغو، فإن الفضاء لا يشكل عاملاً تفسيرياً ولا موضوعاً رئيسياً للتحليل.

يتركز اهتمام الباحثين في المقام الأول على النظام الاجتماعي وأداءه وتنظيمه وتحولاته. الفضاء الحضري هو انعكاس للعمليات أو الآليات وهي ذات طبيعة اجتماعية، وهي نوع من المؤشرات المميزة أو الكاشفة لظواهر يصعب قياسها. وهو أيضًا عامل سياقي خاص، من المرجح أن يؤدي إلى ظهور العلاقات الاجتماعية، أو إلى تقييد تطورها. وبالتالي فإن الحراك السكني، أي الانتقال من حي إلى آخر، والذي تعتمد فرصته إلى حد كبير على الحراك الاجتماعي، ليس مستقلا عن موقعه: فحقيقة العيش في مكان ما تؤثر على خط سير الرحلة السكني الخفي.

ويشكل الحراك الجغرافي، سواء السكني أو اليومي، أحد جوانب نمط الحياة الحضري. "إن النقل والاتصالات والصحف والإعلانات والمباني الفولاذية والمصاعد – كل الأشياء التي تميل في الواقع إلى إبراز تركيز وتنقل سكان المناطق الحضرية هي العوامل الرئيسية في التنظيم البيئي للمدينة.

لكن إحدى أصالة نهج شيكاغو ربما ترجع إلى حقيقة أن عملية التحضر والتنقل يُنظر إليها كعوامل لعدم التنظيم وخلل في التوازن. إن تصور التنقل باعتباره "نبض المنطقة الحضرية" هو وسيلة بورغيس للتركيز على الترجمة المكانية للتحولات الحضرية. كما أنها ليست كذلك اختزال الحركة إلى حركات روتينية بحتة، مثل حركات البندول، التي لا تظهر سوى الاستقرار. يشرح بارك منهج بورغيس قائلاً: "إن التنقل يقيس التغيير الاجتماعي والفوضى الاجتماعية، لأن التغير الاجتماعي يستلزم دائمًا تغيير الموقع في المكان، وأن أي تغيير اجتماعي، بما في ذلك ما نصفه بالتقدم، يستلزم عدم تنظيم اجتماعي. بالنسبة لبارك، يعد التنقل عاملاً لإثراء وتنويع التجارب الفردية، وهو ما يحمل بطبيعته خطر زعزعة الاستقرار.

وقد أكد عدد معين من التفسيرات المستمدة من كتابات بارك أو بورجيس على الجانب الأيديولوجي، وحتى الأخلاقي، لهذا النهج تجاه الحراك الحضري. ومع ذلك، يدحض بيير لانوي (2003) الفرضية القائلة بأن "الإهانة الاجتماعية" لتطور حركة السيارات، وهي ظاهرة معاصرة لعمل مدرسة شيكاغو ومع ذلك تم تجاهلها بشكل غريب، ترجع إلى أسباب أخلاقية – ل على سبيل المثال، الخوف من أن يؤدي تطوير المحركات

إلى الانحطاط الحضري من خلال تدمير أساس المدينة، أي السكن. على العكس من ذلك، فإنه يدل على عدم وجود ، فإنشاء السيارة كموضوع للبحث يرجع إلى تقاسم المهام مع العلم الذي يتم إنشاؤه حاليًا، وهو علم المرور، الذي سيؤسس تقليدًا جديدًا لتحليل التنقل الحضري، مكرسًا بالكامل للبعد المكاني.[1]

هذه الأولوية المعطاة لتحليل الحراك المكاني مصحوبة بتحفظ قوي فيما يتعلق بالاستيعاب بين الحراك والحركة. "التنقل موجود في كل مكان، في سلسلة متصلة، من الحياة اليومية إلى السيرة الذاتية، ومن الزوال إلى النهائي، ومن الأشياء إلى الأشخاص، ومن ما دون المحلي إلى العالمي".

يؤكد الجغرافي جاك ليفي (2004) في ختام وقائع مؤتمر في سيريسي مخصص لحواس الحركة. لكنه يضيف على الفور: "إن الحراك لا يقتصر فقط على التنقل، فالحركة هي أيضًا الإمكانية، الإمكانية، افتراضية الحركة. نحن منخرطون في الحركة حتى عندما يتم القبض علينا''. بمعنى آخر، هذه العودة إلى الفضاء، إلى الحركة، لا يصاحبها إنكار البعد الاجتماعي للحراك، ولا اختزال الحراك إلى بعده الفعال، أي النزوح.

يمكننا طرح فرضية مفادها أن عملية تعقيد العلاقات الاجتماعية، المرتبطة بحركات التفرد والتمايز، تتسارع من خلال زيادة الحركة. في عام 1925 في نص بعنوان ''نمو المدينة. "مقدمة لمشروع بحثي"، كتب الجغرافي إرنست دبليو بيرجيس: "إن السمة البارزة للمجتمع الحديث هي نمو المدن الكبرى. ولا يوجد مكان آخر تتجلى فيه التغييرات الكبيرة التي أحدثتها الصناعة الآلية في أنماط حياتنا أكثر من المدن. ". وفقا للباحثين في مدرسة شيكاغو، ظهرت المدينة كمكان يتواصل فيه الغرباء مع بعضهم البعض، حيث يمكن للقرب الجسدي، بعيدًا عن استبعاد المسافة الاجتماعية، على الأقل بل على العكس يكشفها ويقويها. الرحلات والقصص الشخصية هي أيضًا عوامل في تعزيز المسافات: «في المدينة، يتم التواصل على خلفية المسافة والغير التي تساهم في تعزيزها جميع قوى التنقل: الهجرة، وطرق السكن داخل المدن، وحتى التحركات الروتينية، التي تدل على الإدراج المجزأ لكل فرد في بيئات ومساحات منفصلة. ومن خلال السماح للأفراد بتحرير أنفسهم من القرب المادي لزيادة وتنويع إمكانياتهم في التفاعلات الاجتماعية، فإن الزيادة في سرعات النقل والاتصالات ستشكل مرحلة جديدة في عملية تعقيد العلاقات الاجتماعية.

[1]Caroline Gallez, Vincent Kaufmann .Aux Racines De La Mobilité En Sciences Sociales. Universitaires De Rennes .26 Jan 2015 P 03.

مع ذلك، تم دحض أطروحة الحراك المعمم من قبل بعض المؤلفين، لا سيما بسبب عدم مراعاتها الكافية للتفاوتات الاجتماعية والمكانية.

بالنسبة للخبير الاقتصادي بيير فيلتز (2004)، فإن هذه التمثيلات مشكوك فيها وتتعارض مع نوعين من الملاحظات على وجه الخصوص. الأول يتعلق بغياب الخطية التاريخية في تطور العولمة والتنقل (كما يتضح من الضعف النسبي لحركات الناس في مواجهة الهجرات الواسعة في القرن التاسع عشر) والتفاوتات الاجتماعية في مواجهة التنقل (بين أولئك الذين يستفيدون من – أو يشاركون بشكل كامل – في عولمة التجارة وأولئك غير القادرين على الحركة أو على العكس من ذلك يخضعون للتنقل القسري). ويتعلق الثاني بالاستقطاب الجغرافي المتزايد (للموارد، لبعض التدفقات المالية أو التجارية) الذي يصاحب تطور حركة العوامل.

الاستثمار المتزايد لسكان المدن في مساكنهم، كما يتضح من تطور إمكانية الوصول إلى العقارات، وزيادة الإنفاق المخصص لهذا البند، وكذلك الاهتمام ببيئة السكن الرئيسي (على سبيل المثال، من حيث جودة المؤسسات التعليمية)، تميل أيضًا إلى التخفيف من شخصية "ساكن المدينة البدوي" بولتانسكي وتشيابيلو، 1999، يوضحان أن "المجتمع شديد الحركة ليس مطلقًا على الإطلاق" وأخيرا، فإن التنقل ليس مفروضا على جميع الفئات الاجتماعية. بالنسبة للجغرافي تيم كريسويل (2004)، فإن التنقل لا يختبره الجميع ولا يختبره الجميع بنفس الطريقة. هناك تفاوتات كبيرة بين الأفراد، لا سيما على أساس الدخل. تختلف تجربة التنقل كثيرًا اعتمادًا على ما إذا كان الشخص ينتمي إلى النخب العالمية أو إلى السكان المحليين (التجربة

الحياة اليومية حول مكان إقامتهم، والتي ترتكز على ثقافتهم وتاريخهم). ولكن هناك أيضًا تنقل للناس. لا يمكننا ببساطة أن نعارض فرط الحركة والثبات لأنه يجب علينا أيضًا تضمين تجربة التنقل (البروليتاريا الفرعية المتنقلة والعالمية). على سبيل المثال، يجب أن نميز بين حركة السائح وحركة المتجول.[1]

ثالثا: التحليل الوظيفي للتنقل

إن دور الوظيفية حاسم لأنه من خلال محاولتها دمج دراسة الحراك الاجتماعي في مشروع نظري شامل، فإنها تحقق الانفصال النظري الضروري عن البيولوجيا الاجتماعية، في حين أن الأخيرة كانت لا تزال حاضرة للغاية حتى عام 1945. الوراثة الخصائص الاجتماعية، ولكن إلى الطبقات الاجتماعية. يصبح الحراك الاجتماعي

[11] Caroline Gallez, Vincent Kaufmann,Op. Cit, P 08 .

أحد تفسيرات التقسيم الطبقي وإعادة إنتاجه. علاوة على ذلك، فإن مساهمة الوظيفية في دراسة الحراك الاجتماعي ضعيفة للغاية، ولن يؤدي تطور الوظيفية إلى تعديل التوجهات الأساسية التي تم وضعها في نهاية عشرينيات القرن العشرين.

سيتم دمج مشكلة سوروكين من قبل علماء الاجتماع الوظيفيين، لدرجة أنه غالبًا ما يتم تقديمه باعتباره وظيفيًا طليعيًا.

ومع ذلك، فإن إطارهم النظري يختلف بشكل كبير عن إطار سوروكين.

يدعو التحليل الوظيفي إلى اتباع نهج في التعامل مع الحقائق الاجتماعية التي يتم تصورها على أنها مترابطة وديناميكية ووظيفية في كل أكبر.

إن تجاوز تجاوزات برونيسلاف مالينوفسكي، مؤسس الوظيفية، وتالكوت بارسونز (1902-1980) وروبرت ك. ميرتون (المولود في عام 1910) أظهر بوضوح ما هو البناء النظري الذي يمكن تطويره ضمن هذا الإطار. لكن كلاً منهم فعل ذلك بمعنى مختلف، مع آثار مختلفة على دراسة الحراك الاجتماعي.

يتبنى بارسونز المجتمع ككل كنقطة انطلاق، ويحلله كنظام يجب وصف درجة تكامله وآليات عمله وإمكانيات التطور. ويؤدي ذلك إلى إنشاء تصنيفات أو أنواع المشكلات التي يجب على النظام حلها، وأنواع العمليات التي تسمح بهذا الحل. يمكننا أن نرى تراث العضوية، لأن هذا النهج مستوحى من العديد من الاستعارات التي تشبه المجتمع بكائن حي عناصره موجودة مترابطة وظيفيا بشكل فعال. لاحظ نيكولا هيربين (1973) هذا التأثير للعضوية، لأنه لاحظ أن المفاهيم التي تستخدمها الوظيفية شائعة مع تلك الثقافية، ولكن في دلالات مختلفة، مستعارة من علم الأحياء. على سبيل المثال، يتم إعادة صياغة مفاهيم الوضع الاجتماعي والدور من خلال استخدام مقاييس هيبة التسلسل الهرمي في وارنر ولازارسفيلد. ويعتمد الوضع الاجتماعي على شبكات العلاقات الاجتماعية المختلفة التي يندرج فيها الفرد، والتي تشير أدوارها المختلفة إلى هذه المواقف أو الحالات المختلفة.[1]

تأثير بارسونز على دراسة التنقل يأخذ مسارين مختلفين. تم ذلك لأول مرة من خلال التحليل الوظيفي للبنية الاجتماعية بواسطة كينغسلي ديفيس وويلبر إي مور (1945). سيؤدي هذا إلى إثارة نقاش نظري طويل

[1]Gilles De La Gorce , Op. Cit, P 84

سيؤثر بلا شك على الدراسات التجريبية الأولى للطبقات والحراك الاجتماعي التي أجراها دبليو لويد وارنر، برنارد باربر، سيمور إم ليبست وهانز زيتيربيرج، وخاصة بيتر إم بلاو وأوتيس دي دنكان. ثانيًا، شجع تفكير بارسونز اللاحق، الموجه أكثر نحو الديناميكيات الاجتماعية، النهج النظامي، الذي طبقه ريموند بودون (1973أ) على التنقل.

بالنسبة لميرتون، وهو مؤيد للنظريات متوسطة المدى، وفقًا لتعبيره الخاص، يجب على التحليل، على العكس من ذلك، أن يبدأ من العناصر الاجتماعية والثقافية المختلفة للمجتمع لتفسير أهميتها الوظيفية ومساهمتها في عمل النظام. وقد ترك هذا المنظور الأكثر تواضعًا مجالًا أكبر لعلم النفس الاجتماعي، كما تظهر نظرية المجموعة المرجعية الخاصة به. سيكون تأثيرها على دراسات الحراك الاجتماعي

لذلك فهو ضعيف جدًا، لأنه منذ عام 1960، أصبح العنصر النفسي الاجتماعي الدقيق لدراسات الحراك هامشيًا تدريجيًا في علم اجتماع الحراك.[1]

تعود أصول النظرية الوظيفية للطبقات الاجتماعية إلى أعمال تالكوت بارسونز. لذلك من المهم أن نتذكر مفاهيمه النظرية، إلى الحد الذي كان لها تأثير دائم على الأعمال اللاحقة. في الواقع، لم تكن الأعمال الوظيفية حول التقسيم الطبقي مبنية على اهتماماتها النظرية فحسب، بل معظمها

وكان العمل على الحراك الاجتماعي جزءا من نفس الإطار، سواء كان العمل الاجتماعي الكلي الذي يركز على قياس الظاهرة ومقارنة المجتمعات المختلفة، أو العمل النفسي الاجتماعي الذي كان أكثر اهتماما بالسلوك الفردي.

1-تالكوت بارسونز

لم يوضح تالكوت بارسونز نظرية واحدة عن التقسيم الطبقي الاجتماعي. ولا يمكن العثور على عناصر محددة إلا في عدد قليل من المنشورات.

ومع ذلك، فإن النتيجة هي تصور متماسك لكيفية دراسة التقسيم الطبقي والحراك الاجتماعي. إن الأهمية التي يعلقها على مفاهيم القيمة والبنية والنظام تعني في الواقع مفهومًا معينًا للتقسيم الطبقي الذي يلعب فيه الحراك الاجتماعي دورًا رئيسيًا. ومن خلال تحليل الدور المهني، يطور مفهوم المتغيرات الهيكلية لنظام العمل، وهو

[1]Ibid, P 85.

المفهوم الذي يسمح له بالتمييز بين الأنظمة الاجتماعية المختلفة على أساس سلسلة من تعارضات القيم: العالمية/الخصوصية، الأداء/الجودة، الحياد. /العاطفة، الخصوصية/الانتشار.

عند تطبيقه على التقسيم الطبقي الاجتماعي، يقوده هذا التحليل أولاً إلى التمييز بين نوعين من المجتمعات وفقًا للمعايير المؤسسية السائدة. عندما تكون هذه المعايير "خاصة"، تشير المواقف الاجتماعية إلى التمييز بين العرق والجنس والأسرة. التنظيم الاجتماعي الناتج هو نظام طبقي صارم يحد بشدة من حركة الأفراد. على العكس من ذلك، عندما تكون المعايير "عالمية"، فإن الوصول إلى المناصب الاجتماعية يعتمد على قدرة الأفراد على شغلها، في نظام يضعهم في منافسة. التنظيم الاجتماعي المقابل هو مجتمع "منفتح". وهذان نوعان مثاليان، ولكن يبدو أن المجتمع الهندي التقليدي قريب من النظام الطبقي، في حين يبدو المجتمع الأمريكي هو النموذج الأولي للمجتمع المفتوح. ومن الناحية التجريبية، يعتقد بارسونز أننا نلاحظ في أغلب الأحيان حالات مختلطة تمزج بين النظام الطبقي والانفتاح الاجتماعي، على سبيل المثال في فرنسا في القرن الثامن عشر أو في مجتمعات أمريكا اللاتينية.[1]

وبسبب العمومية المفرطة لهذين النوعين المثاليين، سيقوم تالكوت بارسونز بتحسين نظريته. وفي صياغة ثانية، يقدم مبدأ أساسيا ثانيا، وهو النمط السائد في الاختيار الاجتماعي – الإنجاز أو الإسناد — الذي يميز المجتمع. الإنجاز هو العملية التي يتم من خلالها شغل المناصب الاجتماعية من قبل الأفراد الذين اكتسبوها، من خلال سلسلة من الاختبارات المنظمة، في حين أن الإسناد هو العملية التي يتم من خلالها تعيين المناصب مسبقًا للأفراد، فإن الاختبارات المحتملة تكون بعد ذلك طقوسًا أكثر منها مجرد طقوس. اختيار. وهذا المبدأ الثاني مثير للاهتمام وبالتالي فإن الحراك الاجتماعي أكثر بكثير من التقسيم الطبقي الاجتماعي. وبدمجه مع الأول، يسمح لنا بتحديد أربعة أنواع مثالية، والتي يوضحها بارسونز في كل مرة بمثال تاريخي:

- **النموذج العالمي بالإنجاز (مثال: المجتمع الأمريكي)**
- **النموذج العالمي بالإسناد (مثال: المجتمع الألماني التقليدي)**
- **النموذج الخاص بالإنجاز (مثال: المجتمع الصيني التقليدي)**
- **النموذج الخصوصي بالإسناد (مثال: المجتمع الهندي التقليدي)**

[1]Gilles De La Gorce Op. Cit, Pp 86,87.

ومن ثم، فمن خلال شدة الحراك الاجتماعي والطرائق – الوراثة أو قدرات الأفراد – التي تتم بموجبها عملية توزيع الأفراد في المناصب الاجتماعية، يمكننا وصف الأنواع المختلفة من التقسيم الطبقي. بشكل عام، تتمثل مساهمة بارسونز في دمج نظرية سوروكين في إطار أكثر عمومية، من خلال الإشارة صراحة للأعراف والقيم الاجتماعية، وهو ما لم تفعله الأخيرة. وهذا التشابه بين عالمي الاجتماع ليس مفاجئًا، حيث تم تعيين بارسونز في قسم علم الاجتماع بجامعة هارفارد عام 1931، وهو القسم الذي كان يرأسه في ذلك الوقت سوروكين. لكن على عكس سوروكين، لا يخوض بارسونز في التفاصيل حول كيفية عمل النظام المفتوح للطبقات الاجتماعية. ويترك العناية بها لتلاميذه.

وبعد سنوات قليلة، رد بارسونز (1954) على أول عمل حول التقسيم الطبقي الاجتماعي بصياغة جديدة أكثر ارتباكًا لمفاهيمه. وسوف ينتقد بشكل خاص ميل علماء الاجتماع الأمريكيين إلى دراسة الحراك الاجتماعي العمودي فقط، وسيحث زملائه على الاهتمام بجوانب أخرى من الموضوع. وهو يعتقد في الواقع أن التنقل "الأفقي" – السكني، بين المهن التي لها نفس الوضع الاجتماعي، بين المنظمات الاقتصادية – تشكل ظاهرة أكثر أهمية للدراسة. وبالمثل، فهو يولي أهمية كبيرة للعمل "الاجتماعي الجزئي"، المبني على تحليل دوافع الأفراد وشخصياتهم، لفهم عملية الحراك الاجتماعي. هذه الملاحظات، الموجهة نحو الأيديولوجية الليبرالية أكثر من أعماله الأولى، ستكون أقل بكثير التأثير على علم الاجتماع الأمريكي. سيتم إهمال تحليل الحراك الأفقي بشكل منهجي، وسيعتمد علم النفس الاجتماعي للنجاح الاجتماعي بدلا من ذلك على عمل روبرت ك. ميرتون.[1]

2.روبرت ميرتون

في مقالة مؤثرة، روبرت ك. ميرتون وأليس ك. روسي (1950) تقديم فكرة المجموعة المرجعية لدراسة المكون النفسي والاجتماعي لعملية التنقل. نقطة البداية هي الاستطلاع الذي تم إجراؤه في مجلة The American Soldier، والذي يوضح أن الرجال الأكثر امتثالًا للمعايير العسكرية يتم ترقيتهم في كثير من الأحيان. ومع ذلك، في حالة الجيش، فإن القواعد العسكرية هي تلك الخاصة بالمجموعة الخارجية، أي تلك الخاصة بالجيش ككل، والتي تختلف عن معايير المجموعة الداخلية.

[1]Gilles De La Gorce, Op. Cit, P 88 .

(في المجموعة)، تلك المجموعة الأساسية. يمكن تعريف هذا المطابقة على أنها التنشئة الاجتماعية المتوقعة التي تستعد للترقية، وتظهر في أي بنية اجتماعية حيث يطمح الأفراد إلى الحراك التصاعدي. التنشئة الاجتماعية المتوقعة لا تكون فعالة إلا إذا كانت الفرص الموضوعية للترقية الاجتماعية عالية بما فيه الكفاية. على العكس من ذلك، فإن البنية الاجتماعية المغلقة إلى حد ما، تكون مختلة وظيفيا لأن الفرد الذي يطمح إلى الترقية ينتهي به الأمر إلى أن يتم رفضه من قبل المجموعة الداخلية ويجد نفسه مهمشا، على حافة عدة مجموعات.

هذه الحالات من التنشئة الاجتماعية المتوقعة هي حالات خاصة لسلوك المجموعة المرجعية. وهذا يضفي شرعية أكبر أو أقل على هذا السلوك اعتمادًا على درجة تماسكه الداخلي، ومستواه الثقافي، وأهمية البنية الاجتماعية المحيطة بالمجموعة. عمومًا، فكلما زاد تماهى الفرد مع مجموعة اجتماعية أخرى، كلما أصبح غريبًا عن مجموعته الخاصة، وهي ظاهرة لم يدرسها علم الاجتماع إلا قليلاً، باستثناء حالة المهاجرين.

في عام 1957، قام ميرتون بتنظيم هذه المفاهيم من خلال طرح سلسلة من المشكلات:

– جزء من المجموعة الداخلية يتخذ المجموعة الخارجية إطارًا مرجعيًا له، مما يزيد من فرص ترقيته. فما هي إذن أخلاق المائلين إليها؟ فهل كون الفرد منعزلا أو هامشيا داخل مجموعته الخاصة يعزز الميل إلى البحث عن إطار مرجعي خارجي، أم أنه، على العكس من ذلك، يشكل عائقا؟ هذه هي المشكلة برمتها لنظام القيم و لمواقف الأشخاص المتنقلين إلى أعلى والتي هي على المحك هنا.

– غالباً ما تتم دراسة آليات قبول القيم داخل المجموعة.

ماذا عن آليات الانتحاء تجاه الفئات الخارجية؟ هل ارتفاع معدل التنقل يعزز هذا الانتحاء؟ وإذا كان الأمر كذلك، فسيكون هناك ارتباط إيجابي بين التدفقات بين الجماعات وظواهر الانحراف. يشير هذا السؤال بالتالي إلى الحاجة إلى نظرية وظيفية للمطابقة والانحراف.

– ما هي العلاقات بين معدل الحراك وشرعية النظام الاجتماعي؟ يمكن بالفعل قبول نظام التنقل المنخفض. وهذا يعني أن هناك وسيلة أخرى لإضفاء الشرعية على النظام، وأنه ليس من المؤكد أن يكون للتباين في الحراك تأثير على صلابته، على عكس ما اعتقده العديد من أسلاف النظام في دراسة الحراك.

– المتحركون نحو الأعلى هم أولئك الذين يتقبلون ويؤكدون قيم المجموعة المهيمنة. هل هي آلية كامنة وغير واعية لدى الأفراد أم قبول واعي للقيم؟ هل لهذا علاقة بوصمة "المبتدئين" أو "الأولاد"، وردود الفعل العدائية

من الأعضاء الآخرين في المجموعة تجاه هذا التنشئة الاجتماعية المتوقعة؟ ومن شأن ردود الفعل هذه أن تعزز العزلة والتوجه نحو مجموعة خارجة عن قيم وسلوك الضحايا. وبالتالي سيكون هناك حقيقية آلية تراكمية من شأنها أن تؤدي إلى تمييز واضح بين أولئك الذين هم في منطق الحراك التصاعدي وغيرهم. وبنفس المعنى يمكننا تحليل القلق كمؤشر على غياب الشعور بالانتماء إلى المجموعة الجديدة. ومن ثم فإن مشكلة الاندماج في المجموعة المستهدفة، والتصديق على مسار التنقل من قبل المجموعة المضيفة، هي التي أصبحت على المحك.

كان لأفكار ميرتون تأثير مهم على العمل الذي سعى إلى دمج جميع أبعاد عملية التنقل. ولكن، مثل جزء كبير من علم النفس الاجتماعي، لم يقاوموا القياس الكمي المتزايد لعلم الاجتماع خلال الستينيات، ومع ذلك، فإن مساهمة ميرتون أكثر أهمية لأنه لعب أيضًا دورًا حاسمًا في الدراسة التجريبية للتنقل. ضمانتها النظرية لقد سهّل مشروع علماء الكم مثل لازارسفيلد في الواقع إجراء مسوحات التنقل الرئيسية.[1]

رابعا–نظرية تبلور الحالة –Lenski

مساهمة أخرى مهمة في دراسة العوامل النفسية للتنقل هي فكرة تبلور الحالة، التي قدمها لينسكيLenski (1954). إذا كانت أوضاع الفرد على عدة مقاييس اجتماعية – الدخل، التعليم، المهنة، العرق – ليست على نفس المستوى، فهناك تناقض في الحالات الاجتماعية، أو ضعف تبلورها، وهذه الجوانب غير العمودية للوضع يمكن أن تولد سلوكيات محددة، مثل الليبرالية السياسية. تعتبر بعض أنواع عدم تناسق الحالة أكثر أهمية. هذا هو الحال مع مزيج من الوضع العرقي المنخفض مع الدخل المرتفع، ومستوى التعليم العالي أو مزيج الوضع المهني العالي الذي يميز السود من الطبقة المتوسطة. وبالمثل، فإن الجمع بين مستوى عال محترف وذو مستوى تعليمي منخفض، نموذجي للرجل العصامي، له أهمية خاصة لتحليل الحراك التصاعدي.

إن أخذ الحالات المختلفة الناتجة عن هذه الفئات في الاعتبار يجعل من الممكن تفسير التنوع الاستثنائي للسلوك الفردي داخل نفس الثقافة، لأن كل حالة تشير إلى مجموعة معيارية محددة. ينطبق هذا المفهوم للبنية الاجتماعية جيدًا بشكل خاص في تحليل اختيار الأفراد الذين يمكن الوصول إليهم إلى مناصب اجتماعية مختلفة.

آخر. ومن ثم فهي تشكل انفصالًا عن التجريد الرسمي ليُنظر إلى الحراك على أنه حركة بسيطة في الفضاء الاجتماعي، دون الأخذ بعين الاعتبار اندماج الفرد في شبكة من التفاعلات الاجتماعية التي لا تنفصل عن

[1]Gilles De La Gorce , Op. Cit, Pp 93, 94.

مجموعته الأصلية. إن مقدمة تحليل المكونات النفسية والعلائقية والثقافية للوضع الاجتماعي تجعل من الممكن أن نفهم أن التنقل ليس بديهيًا بالنسبة للفرد والفرد سواء كان ذلك يفترض حدوث انهيار اجتماعي قوي أو مستوى عالٍ من التحفيز.

لقد غذت وجهات النظر هذه بشكل خاص علم النفس الاجتماعي الناشئ في ذلك الوقت، وسرعان ما واجهت ترجمتها إلى عمل تجريبي حول التنقل مشكلة قياس الظاهرة. في الواقع، شجع إدخال المتغيرات النفسية على إجراء دراسة ميكرو–سوسيولوجية لظاهرة التنقل، على الرغم من أن ترسانة علم الاجتماع الكمي بأكملها كانت موجهة نحو الدراسة الشاملة للمجتمع. وبالتالي فإن العمل النفسي الاجتماعي المتعلق بالنجاح الأكاديمي أو المهني سيتوقف عن الإشارة إلى الإطار النظري لتحليل الحراك. فقط عدد قليل سيتم وضع أعمال الخمسينيات والستينيات بشكل واضح ضمن الإطار الذي حدده ميرتون ولينسكي، ولن يكون لها أي تأثير على تطور هذا المجال المستقل للبحث الذي أصبحت عليه دراسة التنقل بعد ذلك.[1]

خامسا: سيمور إم ليبست وهانز زيتيربيرج (امريكي)

تم تقديم المجتمعات الغربية من قبل سيمور إم ليبست وهانز زيتيربيرج**Lipset وZetterberg**، في دراستهما لعلاقة الأصل/المصير في مختلف البلدان الصناعية. وهم يتحققون من الافتراض القائل بأن "انفتاح المجتمع" سيكون أكبر في الولايات المتحدة مقارنة بالدول الأوروبية، وهو ما يفسر نجاح الديمقراطية الأمريكية. وعلى أساس بيانات من مصادر مختلفة، وتقسيم الهيكل المهني وفقًا للمخطط اليدوي / غير اليدوي / المزرعة، استنتجوا أن نموذج الحراك الاجتماعي هو نفسه تقريبًا في المجتمعات الغربية المختلفة.

ومن ناحية أخرى، فإن الاختلافات بين البلدان واضحة على مستوى أكثر تفصيلا. إنها مهمة بالنسبة للأصل الاجتماعي للمديرين التنفيذيين وكبار السن موظفي الخدمة المدنية، والاختلافات التي تفسرها النظم التعليمية وحالة الخدمة العامة والتي تختلف اختلافا كبيرا تبعا للبلد. وهي منخفضة نسبيًا بالنسبة للأصل الاجتماعي لقادة الأعمال. وأخيرا، كان تحديد النخبة السياسية في أوروبا أقوى منه في الولايات المتحدة، حيث يختلف نظام الأحزاب السياسية تمام الاختلاف. ويشير التشابه الكبير بين نماذج التنقل الوطنية إلى استقلال نسبي

[1]Gilles De La Gorce, Op. Cit, Pp 94, 95.

لعملية التنقل فيما يتعلق بالبيئة الثقافية والدينية. بل على العكس من ذلك، يبدو الحراك الاجتماعي محدداً في الأساس بالبنية المهنية في الدول الغربية.

واستنادا إلى بيانات قديمة وغير موثوقة، يرفض ليبست وزيتيربيرج التأكيد على أن المجتمعات الأوروبية "جامدة"، بمعنى أن نموذج التنقل لديها لا يتطور، على عكس نموذج الولايات المتحدة. وبنفس الطريقة، لاحظوا تشابه نماذج التنقل من خلال الزواج في مجتمعات مختلفة، وتذكروا الأهمية الكمية لهذا النوع من التنقل، بما في ذلك بالنسبة للرجال، وهي ظاهرة سبق أن أشار إليها سفالاستوغا.

وأخيرا، تم تخصيص الصفحات الأخيرة للعوامل الهيكلية للتنقل، وهي عوامل مشتركة بين المجتمعات الغربية المختلفة. تم تحديد خمسة عوامل. الأهم بلا شك هو التغيير مع مرور الوقت في توزيع المهن، المرتبطة بشكل أساسي بالنمو الاقتصادي. هناك عامل آخر معروف جيدًا منذ عمل علماء الديموغرافيا في بداية القرن. هذه هي التغيرات في معدلات الخصوبة وفقا لمختلف الطبقات، والتي تتناسب عكسيا مع مستويات الدخل، وبالتالي تميل إلى زيادة التنقل. أما العامل الثالث فيأتي من التغيرات في الرتبة المخصصة للمهن المختلفة، على الرغم من أن هذه التغييرات تقل على مدى جيل.

أخيرًا، لا يزال ليبست وزيتيربيرج يذكران الانخفاض في وراثة المناصب، وهي سمة من سمات المهن المستقلة، في تراجع، بسبب توسيع نطاق العمل بأجر، فضلا عن إزالة بعض القيود المؤسسية، مثل الشركات.

وعلى الرغم من أهمية مجموعة البيانات المستخدمة، فإن هذا التحليل يطرح مشاكل أكثر مما يحل. وبالتالي، فإن مخطط الفئة المستخدم، والذي تم تقليصه إلى التقسيم اليدوي/غير اليدوي، يعد تبسيطًا للغاية. فهو يتجاهل جزءًا كبيرًا من الحراك الاجتماعي، الذي يحدث ضمن هذه الفئات الكبيرة من المهن، بينما يفسر على أنه حراك، وهو حركات أفقية بسيطة في البنية الاجتماعية، بين العمال والموظفين غير المهرة. ونتيجة لذلك، فإن التدفقات بين المهن اليدوية وغير اليدوية يساء تفسيرها من حيث الحراك عمودي، دون تعريف واضح للمفهوم. علاوة على ذلك، ولأسباب فنية، تم استبعاد القطاع الزراعي، على الرغم من أهميته الكبيرة في تدفقات التنقل في بعض البلدان. وأخيرا، يتم التحليل على معدلات الحراك المطلقة، دون الأخذ بعين الاعتبار التأثيرات المرتبطة بتعديل البنية الاجتماعية مع مرور الوقت، على الرغم من المقترحات المتعلقة بمؤشرات تحييد هذه التأثيرات.

إن التحيزات وإساءات التفسير كثيرة جدًا بالنسبة للاستنتاج من تشابه نماذج التنقل الغربية هو مدعومة بشكل صحيح. ولكن من خلال تحديد المفهوم بوضوح والتحقق من الفرضيات عن طريق مقارنة جداول التنقل، يفتتح كل من Lipset وZetterberg تقليدًا مثمرًا للمقارنات الدولية.

ويبقى تبرير فرضية الحراك الاجتماعي الأكبر في الولايات المتحدة. بالنسبة لليبست وبنديكس، فإن ذلك ينجم عن الإيمان بتكافؤ الفرص في الولايات المتحدة، وهو الاعتقاد الذي لا يمكن تحقيقه. ويعترف الأميركيون بالتسلسل الهرمي للمكانة، وهو التسلسل الهرمي الذي تهيمن عليه المهن الفكرية، لكنهم يظهرون القليل من الاحترام لأولئك الذين يشغلون أعلى المناصب. ومن هنا نستطيع أن نستنتج أن الأميركيين يؤمنون بتكافؤ الفرص أكثر من الأوروبيين، ولكن مفهوم الحراك الاجتماعي العمودي غامض إلى الحد الذي يجعل من الصعب التوفيق بين الظاهرتين. علاوة على ذلك، لا توجد بيانات مقارنة كافية حول الإيمان بتكافؤ الفرص لكبار الناس. ومن هنا نستطيع أن نستنتج أن الأميركيين يؤمنون بتكافؤ الفرص أكثر من الأوروبيين، ولكن مفهوم الحراك الاجتماعي العمودي غامض إلى الحد الذي يجعل من الصعب التوفيق بين الظاهرتين. علاوة على ذلك، لا توجد بيانات مقارنة كافية حول الإيمان بتكافؤ الفرص.[1]

سادسا: سيمور ميلر Seymour M. Miller

يستأنف سيمور ميلر (1960) التحليل من خلال مقارنة جداول التنقل لثمانية عشر دولة، تمت دراسة اثني عشر منها من خلال عينات وطنية. يحاول إعادة تنظيم البيانات حيثما أمكن ذلك بطريقة تسمح بإجراء المقارنات. وللقيام بذلك، من الضروري تحديد الفئات الوطنية التي تتأثر بشدة بالخصائص الاجتماعية والثقافية لكل بلد. لذلك فهي مقارنة فظة، لكنها تحاول تجاوز المقارنة التي تقتصر فقط على المخطط اليدوي/غير اليدوي/الفلاحي. ومن هذه الجداول، يتم حساب مؤشرات مختلفة، كلها مستمدة من مؤشر روجوف، الذي يقيس من ناحية التبادلات بين الأدلة وغير الأدلة، ومن ناحية أخرى، فإن معدلات الوصول إلى النخبة حسب الأصل الاجتماعي.

وبذلك يصل إلى نتيجتين رئيسيتين. أولا، يتم تصنيف البلدان بشكل مختلف اعتمادا على المؤشر المستخدم لقياس التنقل. ولذلك فمن الضروري إنشاء نماذج تأخذ في الاعتبار المؤشرات المختلفة المستخدمة لتنظيم

[1]Gilles De La Gorce, Op. Cit, Pp 113,114 .

البيانات. الروابط بين أنواع التنقل المختلفة غير مفسرة. ثانيا، تتميز الولايات المتحدة بارتفاع معدلات دخول العمال غير اليدويين إلى النخبة مقارنة بجميع البلدان الأخرى. ومن ناحية أخرى، فإنها لا تختلف بالنسبة للمؤشرات التي تقيس التدفقات اليدوية وغير اليدوية. هذا النوع من النتائج شائع جدًا. بشكل عام، المؤشرات تختلف من بلد إلى آخر بشكل كبير، مما يجعل من الممكن دحض فرضية تقارب نماذج التنقل التي طرحها ليبست وزيتيربيرج.

يتمتع عمل ميلر أيضًا باهتمام منهجي. هو يشير بشكل منهجي الصعوبات التي تواجهها مقارنات الحراك الاجتماعي، سواء دقة البيانات، ومشاكل تنسيق التسميات، واختيار مؤشرات القياس وتفسيرها. على سبيل المثال، يعتقد أن العمل الحالي يخطئ في إهمال مؤشرات الحراك التنازلي، والتي قد تكون أفضل مؤشرات السيولة الاجتماعية. بالفعل إلى الحد الذي يسير الحراك الهيكلي أكثر في اتجاه الحراك التصاعدي، وتتأثر مؤشرات الوصول إلى النخبة بالتأثيرات الهيكلية بحيث لا تشكل مؤشرات جيدة للسيولة. يؤكد ميلر أيضًا على الأساس التجريبي الضعيف لعمل ليبست وزيتيربيرج.[1]

[1]Gilles De La Gorce, Op. Cit, P P 115, 116.